الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تقرير

حول تنفيذ مقتضيات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية

(ملحق بمشروع قانون المالية الأصلي لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 16

اكتوبر 2026

الفهرس

مقدمة..... 2
أولا: تنفيذ إصلاحات الميزانية..... 3
1-1 التنفيذ الفعلي لميزانية البرامج..... 3
1-2 ترسيخ البرمجة الميزانوية متعددة السنوات..... 3
1-3 إقامة أول نقاش توجيهي للميزانية..... 4
1-4 تدعيم التسيير المعتمد على الأداء..... 4
1-5 دعم قدرات الفاعلين في مجال الإصلاح..... 4
1-6 تحديث نظم معلومات الميزانية..... 5
1-7 دعم تسيير الدين العام..... 5
ثانيا: تنفيذ الإصلاح المحاسبي..... 6
2-1 تدعيم الإطار القانوني والمعياري للإصلاح المحاسبي..... 6
2-2 متابعة تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق ومحاسبة الأصول..... 6
2-3 تحديث النظام المحاسبي للدولة..... 7
2-4 دعم جودة المحاسبة..... 7
2-5 إعداد تصديق حسابات الدولة..... 8
ثالثا: حكامة وقيادة تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية..... 8
3-1 إنشاء لجنة متابعة إصلاحات الميزانية والمحاسبة..... 8
3-2 التنسيق القوي بين الهيئات الأساسية بوزارة المالية..... 8
3-3 دعم مؤازرة القطاعات الوزارية..... 9
3-4 تقوية الشراكة مع الشركاء الفنيين والماليين..... 9
3-5 بلوغ الإصلاح مرحلة التدعيم..... 9
3-6 تجديد الإطار الاستراتيجي لإصلاح المالية العامة..... 10
رابعا: أهم الصعوبات التي تعترض سبيل الإصلاح..... 10

4-1 الاستيعاب التدريجي لأدوات التسيير الجديدة..... 10
4-2 الاستمرار في سلوك التغيير 10
4-3 تدعيم نظم المعلومات..... 11
4-4 مواصلة الإصلاح المحاسبي..... 11
4-5 دعم القدرات البشرية..... 11
خامسا: الآفاق..... 12
5-1 تدعيم تنفيذ ميزانية البرامج..... 12
5-2 تعميق البرمجة الميزانوية متعددة السنوات..... 12
5-3 تسريع وتيرة الإصلاح المحاسبي..... 12
5-4 دعم حكامة الإصلاح..... 12
5-5 ترسيخ الشفافية والمساءلة..... 12
خاتمة..... 13

مقدمـــة

يشكل عام 2026 مرحلة حاسمة في عملية تحديث المالية العامة في موريتانيا، فبعد تكريس عدة سنوات لإعداد الإطار القانوني والمؤسسي والمنهجي والفني، دخل تنفيذ القانون النظامي رقم 2018-039 المؤرخ ب 9 أكتوبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، مرحلة جديدة تتسم بالتطبيق الفعلي لأهم ابتكاراته. وتمثل هذه التطورات الانتقال التدريجي من منطق إعداد الإصلاح إلى منطق التشغيل والتعزيز.

وبما أنه تم اعتماد هذا القانون من أجل مواءمة النظام الوطني لإدارة المالية العامة مع المعايير الدولية، فقد تضمن إصلاحا شاملا لإطار ميزانية ومحاسبة الدولة. من خلال تقديم تسيير عمومي قائم على الأداء، ومساءلة المسيرين، والبرمجة الميزانوية متعددة السنوات، وتعزيز الشفافية المالية، وتحديث المحاسبة العمومية، بالإضافة إلى زيادة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة.

وتكتسي ميزانية السنة المالية 2026 في هذا الصدد أهمية خاصة. إذ تمثل أول ميزانية للدولة يتم إعدادها وتنفيذها بالكامل وفقًا لميزانية البرامج. وقد صاحب هذا التطور تعيين مسؤولي البرامج، وتعميم مشاريع الأداء السنوية، وإطلاق إعداد الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط، وإنجاز تقارير الأداء السنوية للمرة الأولى، وتكييف أنظمة المعلوماتية الميزانوية، بالإضافة إلى استمرار الإصلاح المحاسبي الذي أطلقته المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية.

كما شهد عام 2026 أيضًا تقدما هاما على المستوى المؤسسي. حيث تم إصدار القانون النظامي المعدل الذي يتضمن القاعدة الميزانوية، واعتماد مرسوم تطبيقه، وإنشاء لجنة متابعة الإصلاح المالي والمحاسبي، بالإضافة إلى تعيين مكلفين بالاتصال لمساعدة الوزارات في إعداد وثائق ميزانيتهم ، مما يعكس رغبة السلطات العمومية في تعزيز حكامة الإصلاح بشكل مستدام وضمان تبنيه الكامل من قبل جميع المعنيين.

ومن أهم لمكاسب المحققة كذلك تنظيمُ نقاشٍ توجيهي حول الميزانية أمام الجمعية الوطنية، وذلك لأول مرة في تاريخ المالية العامة الموريتانية. وقد نُظِّم هذا النقاش طبقًا لأحكام القانون النظامي المتعلق

بقوانين المالية، وهو ما يمثل ممارسة مؤسسية جديدة تُتيح للبرلمان التدخل في مراحل إعداد مشروع قانون المالية. ويُسهم بذلك في تعزيز الشفافية، وترسيخ البرمجة الميزانوية متعددة السنوات، وتكريس مساءلة السلطات العمومية، وتوطيد الحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن التوجهات الاقتصادية والمالية والميزانوية الكبرى للدولة.

وتعرض وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى (2029-2027)، التي ساعدت في دعم هذا النقاش البرلماني الأول، التوجهات الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط، واستراتيجية المالية العامة، وكذلك التوجهات المختارة لإعداد مشروع قانون المالية لعام 2027. كما تعكس أولويات البرنامج الرئاسي "طموحي للوطن"، مع تعزيز منهجية البرمجة متعددة السنوات التي يضمنها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

وفضلا عن طابعه الإجرائي، يشكل هذا النقاش الأول حول توجهات الميزانية خطوة كبيرة نحو تحديث حكامة الميزانية. فهو يربط البرلمان من الآن فصاعدا بتحديد التوجهات الكبرى للمالية العامة قبل إعداد الميزانية السنوية، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، ويعزز بذلك جودة القرار العمومي وشفافية الخيارات الميزانوية ومصداقية السياسة الميزانوية للدولة.

ويتم إعداد هذا التقرير، الذي يعرض حالة تقدم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تم الشروع فيها حتى 30 يونيو 2026، وفقًا لأحكام المادة 42 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ويبرز الإنجازات المحققة في مجال الإصلاح المالي وكذلك الإصلاح المحاسبي، والإجراءات المتخذة لتعزيز حكامة المالية العامة، والصعوبات التي تمت مواجهتها، فضلًا عن أبرز آفاق التعزيز بالنسبة للسنوات المالية القادمة.

ويهدف هذا التقرير إلى عرض التقدّم الذي تم إحرازه في تنفيذ مقتضيات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية بشكل شفاف، وتقييم مدى تطبيق مختلف الإصلاحات، وتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة من أجل معالجتها لإكمال تحديث النظام الوطني لإدارة المالية العامة.

أولا: تنفيذ إصلاحات الميزانية

شهد عام 2026 تطورًا مهمًا في تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. فبعد عدة سنوات من الإعداد للإصلاحات، دخل النظام المالي الموريتاني في مرحلة التطبيق الفعلي لآليات الرئيسية المنصوص عليها في هذا القانون. وقد تجسد هذا التطور في دخول ميزانية البرامج حيز التنفيذ، وتعزيز البرمجة متعددة السنوات، وتفعيل أدوات الأداء، وملائمة أنظمة المعلومات، بالإضافة إلى تعزيز حكامة الإصلاح.

وقد اتسمت هذه السنة بالإنجازات التالية:

1-1 التنفيذ الفعلي لميزانية البرامج

يشكل عام 2026 أول سنة مالية تُنفَّذ وفقًا لمبادئ ميزانية البرامج. وتمثل هذه المرحلة تتويجًا لعملية تحضيرية مهمة بدأت منذ عدة سنوات واستمرت تدريجيا بهدف استيفاء جميع الشروط القانونية والتنظيمية والمنهجية والتقنية اللازمة للانتقال إلى هذا الهيكل المالي الجديد.

تم إعداد ميزانية الدولة لعام 2026 وفقاً لمبادئ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. حيث رصدت اعتمادات الميزانية حسب البرامج والإجراءات والأنشطة، مما يسمح بتناسق أفضل بين الموارد العامة والسياسات الحكومية والنتائج المتوقعة.

هذا الهيكل الجديد يعزز وضوح ميزانية الدولة، ويحسن انسجام توزيع الموارد العامة، ويزيد من مسؤولية مسؤولي البرامج في تحقيق الأهداف الموكلة إليهم.

وقد اعتمد التحول نحو ميزانية البرامج على عدة نصوص تطبيقية رئيسية، منها:

- التعميم المتضمن التحول نحو ميزانية البرامج؛
- التعميم المتعلق بإعداد ميزانية 2026؛
- التعميم المتعلق بإنشاء الاعتمادات وطرق تنفيذ ميزانية الدولة؛
- النصوص المتعلقة بتفويض التوقيع للآمرين بالصرف ومسؤولي البرامج.

وقد شكل التعيين التدريجي لمسؤولي البرامج وإنشاء تفويض التوقيع تقدمًا مهمًا في تحويل النظام الجديد لتسيير الأداء إلى واقع عملي. وهو ما يسمح بتقريب المسؤولية الإدارية من المسؤولية المالية ويعزز محاسبة المسيرين.

2-1 ترسيخ البرمجة الميزانوية متعددة السنوات

يعد إنشاء برمجة ميزانوية متعددة السنوات، بهدف تعزيز استدامة المالية العامة وتحسين وضوح السياسات العامة، أحد الابتكارات الرئيسية التي أدخلها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. فخلال النصف الأول من عام 2026، أنهت وزارة المالية إعداد وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2029-2027، وفقاً للجدول الزمني للميزانية المنصوص عليه في المرسوم رقم 2019-196. وتحدد هذه الوثيقة التوقعات الاقتصادية الكلية، والأهداف الميزانوية على المدى المتوسط بالإضافة إلى السقوف الرئيسية للنفقات التي ستُستخدم كمرجع لإعداد مشروع قانون المالية لعام 2027.

في الوقت نفسه، بدأت الأعمال المتعلقة بإعداد الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط للفترة 2027-2029 في جميع الوزارات.
ولضمان جودة وتناسق هذه الأعمال، قامت المديرية العامة للميزانية بتطوير أداة منهجية جديدة متسقة مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وتنظيم عدة جلسات تدريبية لفائدة فرق الميزانية الوزارية.

وفي إطار هذا النظام، تم إصدار مذكرة داخلية لتعيين إطار مرجعي في كل وزارة من أجل ضمان الدعم الفني المستمر لفرق الوزارات في إعداد إطار الإنفاق على المدى المتوسط، ومشروع الأداء السنوي وكذلك تقرير الأداء السنوي لكل وزارة.

ويتيح هذا التنظيم تعزيز جودة مستندات الميزانية، وضمان استيعاب أفضل للإصلاح من قبل الوزارات، وتشجيع برمجة ميزانوية حقيقية وملائمة ومستديمة.

1-3 إقامة أول نقاش توجيهي للميزانية

سيظل عام 2026 أيضًا مميزًا بتقدم مؤسسي كبير من خلال تنظيم نقاش توجهات الميزانية، لأول مرة في تاريخ المالية العامة الموريتانية، أمام الجمعية الوطنية. هذا الابتكار يُعتبر واحدًا من أبرز التجسيدات العملية للقانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. فهو يسمح الآن للبرلمان بالمشاركة في مرحلة مبكرة من إعداد مشروع قانون المالية من أجل دراسة التوجهات الاقتصادية الكلية، واتجاهات المالية العامة، وأولويات الحكومة في الميزانية للسنوات الثلاث القادمة. وقد تناول النقاش وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى للفترة 2027-2029، والتي تمحورت حول ثلاثة محاور رئيسية: • تحليل الوضع الاقتصادي والميزانوي؛ • التوقعات الاقتصادية الكلية واستراتيجية المالية العامة؛ • التوجهات المعتمدة لإعداد مشروع قانون المالية لعام 2027.

وبهذه المناسبة، ذكرت الحكومة بأن هذا الإجراء الجديد يعزز دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية ويكرس مبادئ الشفافية، والبرمجة متعددة السنوات، والمساءلة، والحكامة المالية الجيدة. كما أتاح النقاش لممثلي الأمة تقديم ملاحظاتهم وتوصياتهم قبل الانتهاء من مشروع قانون المالية، مما ساهم في تحسين جودة اتخاذ القرار الميزانوي وأخذ الأولويات الوطنية في الاعتبار عند تخصيص الموارد العامة. ومن ثم، يشكل تنظيم هذا النقاش الأول حول توجهات الميزانية مرحلة هامة في تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية ويقرب موريتانيا من أفضل الممارسات الدولية في مجال حكامة الميزانية.

1-4 تدعيم التسيير المعتمد على الأداء

يرافق تنفيذ ميزانية البرامج تطور عميق في طرق إدارة العمل العمومي. فمن الآن فصاعدًا، لم يعد تخصيص موارد الميزانية يعتمد فقط على منطق الوسائل، بل أصبح يندرج ضمن نهج يركز على تحقيق نتائج قابلة للقياس، وفقًا للمبادئ التي أقرها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.
ويترجم هذا التطور إلى تعميم تدريجي لأدوات تسيير الأداء، على رأسها مشروع الأداء السنوي والتقرير السنوي للأداء والإطار الوزاري للإنفاق على المدى المتوسط. هذه الوثائق أصبحت الآن الأساس لبرمجة ومتابعة وتقييم السياسات العمومية.

ومن هذا المنطلق، تابعت المديرية العامة للميزانية الأعمال التي بدأت في السنوات السابقة بهدف تحسين الأدوات المنهجية المتاحة للوزارات، فتم تعزيز وتكييف نماذج مشاريع وتقارير الأداء السنوية، والأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط لضمان انسجام أفضل بين الأهداف الاستراتيجية، وبرامج الميزانية، ومؤشرات الأداء، والموارد المعبّأة.

وقد أتاح إعداد أولى مشاريع الأداء السنوية في إطار ميزانية البرامج تعزيز توضيح الأهداف التي يسعى كل برنامج لتحقيقها، وتحديد النتائج المتوقعة، ورصد المؤشرات المستخدمة لقياس أداء السياسات العمومية. وفي الوقت نفسه، بدأت الأعمال التحضيرية المتعلقة بأولى تقارير الأداء السنوية لتسهيل تقييم أكثر دقة للنتائج المحققة مقارنة بالأهداف المرصودة.

وستساهم هذه الخطوة تدريجياً في ترسيخ ثقافة حقيقية للأداء داخل الإدارة العمومية، تقوم على التخطيط الاستراتيجي، والمتابعة المنتظمة للمؤشرات، والتحسين المستمر لجودة الإنفاق العمومي.

1-5 دعم قدرات الفاعلين في مجال الإصلاح

يعتمد نجاح الانتقال إلى ميزانية البرامج إلى حد كبير على استيعاب الأدوات والإجراءات الجديدة من قبل جميع الجهات الفاعلة المشاركة في سلسلة الميزانية. وفي هذا السياق، واصلت وزارة المالية خلال النصف الأول من عام 2026 برنامجًا مهمًا لتعزيز القدرات موجهًا لأطر المديرية العامة للميزانية، والمراقبين الماليين، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للدولة، والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، بالإضافة إلى ممثلي الوزارات المختلفة. وقد تم تنظيم عدة دورات تدريبية بدعم من الشركاء الفنيين والماليين، وخصوصًا في إطار برنامج (PforR)، لتعزيز المهارات في مجال البرمجة الميزانوية متعددة السنوات، وإعداد الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط ، وإعداد مشاريع وتقارير الأداء السنوية، وكذلك في مجال متابعة الأداء. كما مكنت هذه التدريبات أيضًا من تكوين نواة وطنية من المكونين بهدف نشر المناهج الجديدة في مختلف الإدارات العمومية.

بالتوازي مع ذلك، تم تطوير أداة جديدة لإعداد الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. تهدف هذه الأداة إلى توحيد طرق البرمجة الميزانوية بين الوزارات وتحسين جودة التوقعات المالية على المدى المتوسط. كما تم تعزيز آلية الدعم الفني من خلال تعيين مسؤولين رسميين من المديرية العامة للميزانية لمرافقة كل وزارة في إعداد وثائقها المالية وضمان الالتزام بالمتطلبات المنهجية المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. وتعكس هذه الإجراءات المختلفة رغبة الحكومة في جعل تعزيز القدرات أداة أساسية لإنجاح إصلاح الميزانية وضمان الاعتماد المستدام على الأدوات الجديدة في تسيير الشأن العام.

1-6 تطوير نظم معلومات الميزانية

واكب عملية تحول الإطار الميزانوي تحديث تدريجي لأنظمة المعلومات ضمانا لترجمة عملية للابتكارات التي أدخلها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. وفي هذا الإطار، تم تكييف النسخة الجديدة من نظام RACHAD تدريجياً مع متطلبات ميزانية البرامج. حيث غطى النظام ولأول مرة، كامل دورة الميزانية، بدءًا من إعدادها وصولاً إلى تنفيذها، مع دمج التصنيف الجديد للميزانية الذي يُنظم وفق البرامج والأنشطة. و يتيح هذا التطور بشكل خاص:

- ضمان إعداد الميزانية وفقًا لبنية ميزانية البرامج؛
- متابعة تنفيذ الاعتمادات حسب البرنامج والنشاط؛
- تعزيز التناسق بين البرمجة الميزانوية والتنفيذ المالي؛
- تحسين إمكانية تتبع عمليات الميزانية؛
- تسهيل إعداد وثائق الميزانية المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛
- دمج الاستثمارات الممولة خارجيا تدريجيًا في إطار ميزانوي موحد.

ويعد تحديث نظام رشاد بمثابة أداة أساسية للإصلاح. فهو يوفّر للمسيرين العموميين أدوات أكثر فعالية لبرمجة ومتابعة وتسيير الميزانية، مع تحسين توفر وموثوقية المعلومات المالية. وبالإضافة إلى التطورات الوظيفية التي يشهدها، أصبح هذا النظام الآن واحدًا من البُنى التحتية الرقمية الرئيسية التي تقوم عليها متابعة تحديث المالية العامة، من خلال تعزيز التكامل بين العمليات الميزانوية والمحاسبية والمالية.

1-7 دعم تسيير الدين العام

وفقًا لمبادئ استدامة المالية العامة المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، واصلت إدارة الدين العام خلال النصف الأول من عام 2026 تحديث آلية إدارة الدين العام الوطنية. وتهدف هذه الخطوة إلى ضمان تعبئة مثلى لموارد التمويل، والتحكم في المخاطر المالية، وتعزيز شفافية سياسة مديونية الدولة.

ولتحقيق ذلك، تم وضع استراتيجية إدارة الدين العام للفترة 2026-2028. وقد تم تفصيلها ضمن برنامج الميزانية، وسيتم تنفيذها من خلال إطار الإنفاق على المدى المتوسط للوزارة والخطة السنوية للتمويل. وهدفها هو الوصول إلى هيكل مثالي لمحفظة الدين العام يجمع بين متطلبات التكلفة والمخاطر، بما يتماشى مع توجهات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ عدة إجراءات هيكلية لتعزيز حكامة الدين العام. فقد حرصت إدارة الدين العام بشكل خاص على إصدار النشرات الإحصائية عن الدين المتعلّقة بالربع الرابع من عام 2025 والربع الأول من عام 2026، مساهمة بذلك في توضيح المعلومات للسلطات العامة والشركاء الفنيين والماليين وكذلك للمستثمرين حول تطور الرصيد، وخدمة الدين، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. كما تم تعزيز إدارة عمليات الاقتراض من خلال المراجعة المنهجية للعمليات التمويلية الرئيسية قبل الالتزام بها. وخلال النصف الأول من عام 2026، قامت الإدارة بتحليل سبعة اتفاقيات قروض مخصصة لتمويل خمسة مشاريع في مجالي التعليم والطاقة. كما درست الإدارة أيضًا الشروط المالية والقانونية والتعاقدية لتمويل مشروع بناء ميناء جديد بالمياه العميقة في نواذيبو ومشروع بناء سبعة جسور على الطراز EPC+F (الهندسة والمشتريات والبناء والتمويل) في نواكشوط، بالإضافة إلى قرض مشتري يتعلق بالبنى التحتية الطرقية، للتحقق من مطابقتها لاستراتيجية إدارة الدين العام ومتطلبات استدامة الدين العام.

تم تعزيز الحكامة المؤسسية للديون أيضًا من خلال عقد اجتماعات منتظمة للجنة الوطنية للدين العام، والتي تشكل الإطار لمراجعة واعتماد وتوجيه القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاقتراض. وقد انعقد اجتماعان خلال النصف الأول من عام 2026، مما سمح بتقديم آراء فنية ومالية تهدف إلى توضيح قرارات السلطات العمومية.
وقد تم تسجيل تقدم مهم أيضًا في تسيير الديون على مستوى التشغيل. ويشمل ذلك على وجه

الخصوص إعداد جدول إصدار الأوراق المالية العامة لعام 2026، ونقل جداول سداد الديون إلى المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية لتحسين جدولة المدفوعات، بالتعاون مع البنك المركزي الموريتاني والمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات المسبقة المطلوبة لتنفيذ برنامج دعم الميزانية الممول من طرف البنك الدولي.

وتساهم هذه الإجراءات في تعزيز تسيير الخزينة العامة للدولة، والحفاظ على مصداقيتها المالية، وتحسين استدامة المالية العامة.

ثانيا: تنفيذ الإصلاح المحاسبي

إن تحديث تسيير المالية العامة الذي أطلقه القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لا يقتصر فقط على الإصلاح المالي. بل يقوم أيضاً على تحول عميق في نظام المحاسبة الحكومي، بهدف تحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز شفافية الحسابات العمومية، وتقريب موريتانيا تدريجياً من أفضل الممارسات الدولية.

ولهذا الغرض، تواصل وزارة المالية، تحت تنسيق المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق والأصول تدريجياً، وفقاً لأحكام المادة 66 من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ويُعد هذا الإصلاح واحداً من المشاريع الأساسية لتحديث المالية العامة حيث يكمل التقدم المحرز في مجال ميزانية البرامج.

لقد سمحت الأعمال التي أُجريت خلال النصف الأول من عام 2026 بتسجيل تقدم ملحوظ سواء من الناحية التنظيمية أو على الصعيدين الأسلوبي والعملي.

2-1 تدعيم الإطار القانوني والمعياري للإصلاح المحاسبي

يعتمد نجاح إصلاح المحاسبة على وجود إطار قانوني وتنظيمي ومعياري متناسق يسمح بضمان توحيد الممارسات المحاسبية للدولة.

وفي هذا الصدد، تم تحقيق تقدم مهم خلال السنوات الأخيرة من خلال التطبيق التدريجي للنصوص

الرئيسية اللازمة لتطبيق محاسبة الأصول.

ويشمل هذا النظام على وجه الخصوص:

- القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛
- النظام العام لتسيير الميزانية والمحاسبة العمومية؛
- النظام المحاسبي للدولة؛
- تبويب الميزانية والمحاسبة؛
- معايير محاسبة الدولة؛
- التعليمات المحاسبية المختلفة الموجهة لدعم تنفيذ هذه النصوص.

ويمثل توفر هذا المرجع القانوني والتقني خطوة أساسية في الإصلاح. حيث أصبح يشكل إطارًا موحدًا لإعداد الحسابات العمومية ويسهّل متابعة التحول نحو محاسبة الأصول بما يتوافق مع متطلبات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

وتتركز الأعمال حاليا على تطبيق هذا الإطار تدريجياً.

2-2 متابعة تنفيذ المحاسبة على أساس الاستحقاق ومحاسبة الأصول

تهدف الإصلاحات المحاسبية إلى تطوير النظام الحالي تدريجيًا نحو محاسبة تُمكّن من تتبّع جميع حقوق والتزامات الدولة، بغض النظر عن حركة السيولة.

و يهدف هذا التطور إلى تحقيق عدة أهداف أساسية:

- تحقيق معرفة أكثر لممتلكات الدولة؛
- تعزيز جودة المعلومات المالية؛
- فهم أفضل للالتزامات المالية للدولة؛
- الحصول على بيانات مالية أكثر اكتمالاً وموثوقية؛
- تسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلطات العمومية؛
- تحسين الشفافية تجاه البرلمان والمواطنين والشركاء الفنيين والماليين.

ويتم تنفيذ هذا الإصلاح تدريجيًا لضمان استيعابه من قبل مختلف الفاعلين وضمان موثوقية البيانات المحاسبية المتوخاة.

ويشمل ذلك بشكل خاص:

- أخذ الأصول الثابتة للدولة تدريجيًا في الاعتبار؛
- التعرف على المخزونات والأصول؛
- تسجيل الاهلاكات والمخصصات؛
- تسجيل الديون وفقًا لمبدأ الاستحقاق؛
- تعزيز إجراءات جرد الأصول.

تشكل هذه التطورات تغييرًا كبيرًا في إعداد الحسابات العامة، وستسمح في النهاية بالحصول على صورة أكثر دقة للوضع المالي للدولة ووضعية الأصول العمومية.

2-3 تحديث النظام المحاسبي للدولة

يؤدي الإصلاح المحاسبي الذي تم الشروع فيه في إطار تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية أيضًا إلى تطور تدريجي في تنظيم الشبكة المحاسبية بهدف تكييفها مع المتطلبات الجديدة للمحاسبة على أساس الأصول. وتهدف الإجراءات التي تقوم بها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية بشكل خاص إلى تقريب المحاسبة أكثر من الحدث المنشئ للعمليات، وتحسين تدفق المعلومات المالية، وتعزيز التنسيق بين المراحل المختلفة لتنفيذ الميزانية وإنتاج التقارير المحاسبية. ويرافق هذا التحديث تفكير معمق حول تطور مهام المحاسبين العموميين، وتوسيع تدريجي لمجال المحاسبة العامة للدولة، وكذلك تحسين آليات رقابة وتصديق العمليات المحاسبية. ويستند هذا التحديث أيضًا إلى تطوير نظم المعلومات مما يسمح بتحقيق تكامل أفضل بين التطبيقات الميزانوية والمحاسبية والمالية.

2-4 دعم جودة المحاسبة

يُعد تحسين جودة الحسابات العمومية أحد الأهداف الأساسية للإصلاح المحاسبي.

وفي هذا الإطار، يتم تدريجياً تنفيذ عدة إجراءات لتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن مختلف مصالح الدولة.

وتشمل هذه الإجراءات بشكل خاص:

- تحسين إجراءات الرقابة المحاسبية؛
- تأمين عمليات إقفال الحسابات؛
- تطوير آليات اعتماد القيود المحاسبية؛
- تعزيز ضوابط الاتساق؛
- تحسين توثيق عمليات الأصول

كما ينص الإصلاح على وضع مؤشرات جودة محاسبية تدريجياً تسمح بتقييم انتظام وصدق ووفاء الحسابات التي تنتجها الإدارة المالية.

وسيسهم هذا العمل في تعزيز مصداقية الحسابات العمومية وتحسين جودة المعلومات المالية المتاحة للسلطات العمومية والبرلمان والشركاء الفنيين والماليين.

2-5 إعداد تصديق حسابات الدولة

أحد الأهداف طويلة المدى التي تسعى إليها الإصلاحات المحاسبية هو خلق الظروف التي تسمح بمصادقة محكمة الحسابات على حسابات الدولة.

ويمثل هذا التطور النتيجة الطبيعية لتحديث المحاسبة الذي أطلقه القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وهو ما يتطلب وضع نظام يضمن تدريجيا انتظام الحسابات وصدقها ووضوح الصورة المالية العامة، وفقًا للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية.

ويمثل تصديق الحسابات أداة أساسية لتعزيز الثقة في المالية العامة. وسيساهم في تحسين شفافية الميزانية، وتأمين تسيير ممتلكات الدولة، وتعزيز مصداقية موريتانيا لدى المستثمرين والشركاء الفنيين والماليين.
وتشكل الأعمال التي تقوم بها حاليًا المديرية العامة للخزينة والمالية العامة مراحل أولى لعملية تحول ستستمر تدريجيًا خلال السنوات المقبلة.

ثالثا: حكامة وقيادة تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية

يعتمد نجاح الإصلاح الذي أدخله القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، ليس فقط على جودة آليات الميزانية والمحاسبة التي تم وضعها، ولكن أيضًا على وجود آلية حكامة قادرة على ضمان تنسيق المشاريع العديدة المنفذة، ومتابعة سيرها وضمان تنفيذها بشكل متسق داخل جميع أجهزة الإدارة العمومية.

ونظرًا للطابع الأفقي لهذا الإصلاح، الذي يشرك عدة مديريات عامة وجميع الوزارات، قامت وزارة المالية تدريجيًا بتعزيز جهازها المؤسسي لضمان التنسيق الدائم بين الأطراف المعنية، ورفع العقبات التي تواجهها، وتسريع تنفيذ مختلف مكونات الإصلاح.

وفي ما يلي أبرز التطورات التي سُجِّلت مؤخرا:

3-1 إنشاء لجنة متابعة إصلاحات الميزانية والمحاسبة

من أجل تعزيز التنسيق الاستراتيجي للإصلاح، أنشأت وزارة المالية لجنة متابعة الإصلاح الميزانوي والمحاسبي.

تشكل هذه الهيئة الآن الجهاز الرئيسي لتوجيه الإصلاح. فهي تضمن التنسيق بين الهياكل المختلفة المعنية، وتحرص على اتساق الإجراءات المتخذة، وتتابع بانتظام سير الأعمال المختلفة في إطار تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

تشمل مهام اللجنة تحديد التوجهات العامة للإصلاح؛ متابعة تنفيذ خطط العمل المعتمدة؛ دراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذها؛ اقتراح التدابير التصحيحية اللازمة؛ ضمان التنسيق بين الجوانب الميزانية والمحاسبية وتقنية المعلومات والقانونية للإصلاح؛ ومراقبة الالتزام بجدول تنفيذ مختلف الأنشطة.

ويعكس إنشاء هذه الهيئة رغبة الحكومة في تقوية القيادة الاستراتيجية للإصلاح وضمان تنسيق أفضل بين المكونات المختلفة لتحديث المالية العامة.

3-2 التنسيق القوي بين الهيئات الأساسية بوزارة المالية

يتطلب تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية تعبئة عدة مديريات عامة، حيث تتكامل تدخلاتها. تتولى المديرية العامة للميزانية أساسًا قيادة الإصلاحات المتعلقة بميزانية البرامج، والبرمجة الميزانوية متعددة السنوات، ووثائق الأداء، وتطوير الأدوات المنهجية. من جهتها، تقود المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية الأعمال المتعلقة بتحديث المحاسبة العمومية، وتطبيق محاسبة الأصول، وتحسين جودة حسابات الدولة. كما تساهم هياكل أخرى في وزارة المالية أيضًا في إنجاح الإصلاح، بما في ذلك الإدارات المسؤولة عن نظم المعلومات والدراسات والتدريب والرقابة المالية والتفتيش والتدقيق. هذا النهج التعاوني يعزز انسجام الإصلاحات ويساعد على ضمان التكامل بين الجوانب المتعلقة بالميزانية والمحاسبة والتنظيم والتحول الرقمي في تحديث المالية العامة.

3-3 دعم مؤازرة القطاعات الوزارية

يعني تعميم ميزانية البرامج تدريجيًا مشاركة قوية من الوزارات، التي أصبحت الآن مسؤولة مباشرة عن إعداد وتنفيذ برامجها الميزانوية.

ولمواكبة هذا التطور، أنشأت وزارة المالية نظامًا دائمًا للدعم الفني يعتمد على تعيين نقاط اتصال داخل المديرية العامة للميزانية.

وبهذا تحصل كل وزارة على دعم من إطار مرجعي مكلف بمرافقة الفرق الفنية في إعداد أهم مستنداتها الميزانوية، بما في ذلك إعداد الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط ومشاريع وتقارير الأداء السنوية.

ويتيح هذا النظام ضمان:

- تنسيق أفضل للممارسات بين الوزارات؛
- دعم منهجي في المتناول وملموس؛
- تحسين جودة وثائق الميزانية؛
- استيعاب تدريجي لمتطلبات القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية من قبل الإدارات القطاعية.

كما يساهم أيضًا في تعزيز الحوار بين وزارة المالية والقطاعات الوزارية طوال مسلسل الميزانية.

3-4 تقوية الشراكة مع الشركاء الفنيين والماليين

يستفيد تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية من الدعم المستمر للشركاء الفنيين والماليين الذين يواكبون الحكومة في تحديث المالية العامة. فخلال النصف الأول من عام 2026، تم تنفيذ العديد من مهام المساعدة التقنية وأنشطة تعزيز القدرات بدعم من شركاء مثل صندوق النقد الدولي، من خلال المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لدول أفريقيا الوسطى(AFRITAC centre)، وكذلك في إطار برنامج PforR الممول من طرف البنك الدولي.

وقد سمحت هذه التدخلات بشكل خاص بـ:

- مواكبة الإصلاح المحاسبي وتطبيق المحاسبة القائمة على الأصول؛
- تعزيز قدرات موظفي وزارة المالية؛
- تطوير الأدوات المنهجية اللازمة لميزانية البرامج؛
- تحسين نظم البرمجة الميزانوية متوسطة المدى؛
- تعزيز أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية.

وتشكل هذه الشراكة عاملاً مهمًا لإنجاح الإصلاح، من خلال تشجيع نقل الخبرات، ومشاركة أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز القدرات الوطنية بشكل مستدام.

3-5 بلوغ الإصلاح مرحلة التدعيم

تعكس التطورات المسجلة خلال عام 2026 تغيرًا في طبيعة الإصلاح. فبعد فترة أولى ركزت بشكل أساسي على إعداد النصوص وتصميم الأدوات المنهجية وتطوير أنظمة المعلومات وتعزيز القدرات، دخل الإصلاح الآن مرحلة التوطيد التي تتميز بالتطبيق الفعلي للابتكارات الرئيسية التي أدخلها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. وتتطلب هذه المرحلة الجديدة متابعة الجهود المبذولة لضمان:

- الاستيعاب الكامل للآليات الجديدة من قبل جميع الفاعلين؛
- التصاعد التدريجي للتسيير القائم على الأداء؛
- مواصلة الإصلاح المحاسبي؛
- التحسين المستمر لأنظمة المعلومات؛

- تعزيز الرقابة الداخلية والجودة المحاسبية؛
- التقييم المنتظم للنتائج المحققة.

وسيكون الحفاظ على جهاز حكامة قوي، في هذا الصدد، عاملًا حاسمًا لضمان استمرارية الإصلاحات المنفذة وتحقيق الأهداف التي حددها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

3-6 تجديد الإطار الاستراتيجي لإصلاح المالية العامة

شهد عام 2026 أيضًا اكتمال المخطط التوجيهي لإصلاح المالية العامة 2021-2025، الذي سمحت تقييماته بقياس التقدم المحرز، وتحديد الإنجازات الرئيسية للإصلاح وكذلك التحديات المتبقية. وقد شكّل هذا التقييم خطوة أساسية لتقدير مستوى تنفيذ المكونات المختلفة للإصلاح، وخصوصًا تلك المتعلقة بميزانية البرامج، والبرمجة متعددة السنوات، وتحديث المحاسبة العمومية، ورقمنة الإجراءات، وتعزيز الشفافية الميزانية.

لقد كانت الدروس المستفادة من هذا التقييم أساسًا لإعداد المخطط التوجيهي لإصلاح المالية العامة 2026-2030، الذي أصبح الآن الإطار الاستراتيجي المرجعي لمواصلة تحديث المالية العامة. هذا المخطط التوجيهي الجديد يضمن استمرارية الإصلاحات التي تم الشروع فيها، يحدد الأولويات للسنوات القادمة ويعزز الربط بين تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، والتحول الرقمي للإدارة العامة، والإصلاح المحاسبي، وتعزيز تحصيل الإيرادات، وتحسين إدارة الإنفاق العمومي وكذلك حكامة المالية العامة.

رابعا: أهم الصعوبات التي تعترض سبيل الإصلاح

تشير التقدمات المحققة في تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية خلال النصف الأول من عام 2026 إلى التزام السلطات العمومية المستمر بتحديث إدارة المالية العامة. ومع ذلك، كما هو الحال مع أي إصلاح هيكلي على بهذا الحجم، فإن تنفيذ هذا القانون ما زال يواجه عدة تحديات تتطلب اهتمامًا خاصًا لضمان ترسيخ الإنجازات المحققة بشكل مستدام. هذه الصعوبات لا تُشكك في دينامية

الإصلاح، بل تعكس أساسًا المتطلبات الجوهرية للتحول العميق في ممارسات الميزانية والمحاسبة والتسيير في الإدارة العمومية.

4-1 الاستيعاب التدريجي لأدوات التسيير الجديدة

يشكل الانتقال من منطق التسيير حسب الوسائل إلى منطق تسيير موجه نحو الأداء تغييرا ثقافيا كبيرا لجميع الفاعلين في القطاع العام.
وإذا كانت مبادئ ميزانية البرامج أصبحت الآن معروفة على نطاق واسع، فإن استيعابها ما يزال متفاوتا من وزارة إلى أخرى. فبعض المصالح تمتلك بالفعل خبرة كبيرة في مجال البرمجة الاستراتيجية ومتابعة الأداء، بينما ما تزال أخرى تعمل على تطوير قدراتها في استخدام الأدوات الجديدة التي أدخلها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.

ويظهر هذا الوضع بشكل خاص من خلال اختلاف جودة إعداد مشاريع الأداء السنوية، والأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط ، ومؤشرات الأداء، وكذلك في تحديد الأهداف الاستراتيجية.
ويبقى استمرار جهود التدريب والتوعية والمواكبة المنهجية ، في هذا الصدد، أداة أساسية لتعزيز استيعاب متجانس للإصلاح في مختلف الإدارات.

4-2 الاستمرار في سلوك التغيير

يؤدي تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية إلى تطور عميق في طرق العمل والمسؤوليات والإجراءات الإدارية. وهي تحولات تتطلب تعبئة مستمرة للمسؤولين الإداريين والآمرين بالصرف ومسؤولي البرامج والمراقبين الماليين والمحاسبين العموميين، بالإضافة إلى جميع الأطر المساهمين في سلسلة الميزانية والمحاسبة. ففضلا عن التعديلات الفنية، يشمل الإصلاح إدخالا تدريجيا لثقافة تسييرية جديدة أكثر توجهاً نحو التخطيط الاستراتيجي، ومسؤولية المديرين، وتقييم النتائج، والسعي لتحقيق الأداء. كما أن نجاح هذا التغيير يتطلب الاستمرار في الحملات الداخلية للتواصل وتعزيز تبادل أفضل الممارسات وضمان دعم مستمر للإدارات المعنية.

4-3 تدعيم نظم المعلومات

تشكل أنظمة المعلومات إحدى الركائز الرئيسية لنجاح الإصلاح.

وقد سمحت التعديلات التي تم تنفيذها بالفعل بمواكبة تنفيذ ميزانية البرامج وتحديث الإجراءات المالية والمحاسبية. ومع ذلك، فإن استمرار الإصلاح يتطلب تطوير بعض الميزات التي تتيح تكاملاً أوثق بين مختلف أنظمة التسيير المالي.

وتركز الأولويات بشكل خاص على:

- تعزيز الترابط بين التطبيقات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة والسيولة؛
- الاستمرار في رقمنة الإجراءات؛
- تحسين أدوات متابعة الأداء؛
- تطوير لوحات التحكم المخصصة لإدارة البرامج؛
- تعزيز جودة وأمان البيانات المالية.

وستسهم هذه التطورات في تعزيز موثوقية المعلومات المالية وتسهيل اتخاذ القرار.

4-4 مواصلة الإصلاح المحاسبي

يشكل تنفيذ محاسبة الأصول مشروعًا طويل الأمد يتطلب نهجًا تدريجيًا. وهو ما يتطلب متابعة الأعمال الجارية لإكمال جرد الأصول وتحسين جودة البيانات المحاسبية وتعزيز المرجعيات الفنية، وتقوية المهارات المتخصصة في المحاسبة العامة للدولة.

كما أن نجاح هذا الإصلاح يعتمد على استمرار الاستثمار في أنظمة المعلومات وتعزيز الرقابة الداخلية المحاسبية وكذا تقوية آليات مراقبة الجودة.

4-5 دعم القدرات البشرية

يعتمد النجاح المستدام للإصلاح قبل كل شيء على مهارات النساء والرجال الذين ينفذونه.

وإذا كان قد تم إحراز تقدم كبير في مجال التدريب، فإن تجديد الكوادر، والتطور السريع لأساليب الإدارة العامة، وإدخال أدوات جديدة تجعل من الضروري مواصلة جهود تعزيز القدرات.

لذا يجب أن تنصب الجهود بشكل خاص على:

- احترافية مسؤولي البرامج؛
- تطوير الخبرة في مجال البرمجة الميزانوية متعددة السنوات؛
- تعزيز المهارات في محاسبة الأصول؛
- إتقان نظم المعلومات المالية؛
- تطوير وظائف الرقابة والتدقيق وتقييم الأداء.

ويظل تعزيز الموارد البشرية المستمر من الشروط الأساسية لنجاح هذا الإصلاح.

خامسا: الآفاق

تمنح النتائج المسجلة خلال النصف الأول من عام 2026 الثقة من أجل مواصلة تحديث المالية العامة. وستركز الخطوات القادمة بشكل رئيسي على تعزيز مكاسب الإصلاح وتعميق تدريجي لجميع الابتكارات التي أدخلها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية. ولهذا الغرض، سيتسم عمل الحكومة في هذا المجال خلال السنوات المقبلة بالأولويات التالية:

5-1 تدعيم تنفيذ ميزانية البرامج

ستركز الجهود بالدرجة الأولى على تعزيز جودة وثائق الميزانية وتحسين مشاريع الأداء السنوية وتعزيز تقارير الأداء السنوية وتطوير ثقافة حقيقية لتسيير قائم على النتائج. كما سيعطى اهتمام خاص لتحسين مؤشرات الأداء ومتابعة أهداف البرامج وتقييم السياسات العمومية.

5-2 تعميق البرمجة الميزانوية متعددة السنوات

ستساعد مواصلة تعميم الأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط في تحسين القدرة على التنبؤ بالميزانية وتعزيز التناسق بين السياسات العمومية والموارد المتاحة وتقوية استدامة المالية العامة. كما سيساهم هذا النهج أيضًا في تحسين جودة القرارات المتعلقة بالميزانية وتعزيز الانضباط الميزانوي.

5-3 تسريع وتيرة الإصلاح المحاسبي

يرمي استمرار الأعمال التي تقوم بها المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية إلى تسريع تطبيق محاسبة الأصول وتعزيز جودة حسابات الدولة والتحضير تدريجياً للشروط اللازمة لاعتمادها. كما ستتركز الجهود على تعزيز الرقابة الداخلية المحاسبية وتحديث الإجراءات والتحسين المستمر لأنظمة المعلومات المالية.

5-4 دعم حكامة الإصلاح

ستواصل لجنة متابعة الإصلاح المالي والمحاسبي مهمتها في التنسيق الاستراتيجي لضمان اتساق أنشطة الإصلاح المختلفة وضمان تنفيذها في المواعيد المحددة. كما سيتم تعزيز الحوار مع الوزارات لضمان تبن أوسع للممارسات الجديدة في التسيير العمومي.

5-5 ترسيخ الشفافية والمساءلة

سيُسهم استمرار تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية في تعزيز الشفافية المالية وجودة المعلومات المالية والرقابة البرلمانية ومسؤولية المسيرين العموميين. كما سيساعد أيضًا في تحسين مصداقية المالية العامة الوطنية بين المواطنين والشركاء الفنيين والماليين والمستثمرين.

خاتمـــــــــة

شكّل النصف الأول من عام 2026 مرحلة حاسمة في تنفيذ القانون النظامي رقم 2018-039 المؤرخ في 9 أكتوبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية. فبعد عدة سنوات تم تكريسها لوضع الإطار القانوني والمؤسسي والمنهجي والفني للإصلاح، دخلت موريتانيا في مرحلة التطبيق الفعلي للابتكارات الرئيسية التي أدخلها هذا القانون. وتعكس هذه التطورات الانتقال التدريجي من منطق إعداد الإصلاح إلى منطق تعزيز وتفعيل أدواته المختلفة.

و يعكس التقدم المُحقق التزام السلطات العمومية المستمر بتحديث إدارة المالية العامة. وقد تَجَسَّد ذلك بشكل خاص من خلال التنفيذ الفعلي لميزانية البرامج وتعزيز البرمجة الميزانوية متعددة السنوات وإجراء أول مناقشة لتوجهات الميزانية أمام الجمعية الوطنية والتعميم التدريجي لمشاريع الأداء السنوية والأطر الوزارية للإنفاق على المدى المتوسط وتعزيز حكامة الإصلاح من خلال إنشاء لجنة متابعة الإصلاح المالي والمحاسبي، بالإضافة إلى استمرار تحديث المحاسبة العمومية ونظم المعلومات المالية وإدارة الدين العام.

وفضلا عن هذه الإنجازات، سمحت الإصلاحات بتعزيز المبادئ التي تؤسس من الآن فصاعدا لإدارة المالية العامة للدولة، وخاصة البرمجة متعددة السنوات والتسيير القائم على الأداء ومحاسبة المسيرين والشفافية في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية وتحسين جودة المعلومات المالية والسيطرة على المخاطر المالية واستدامة المالية العامة. كما ستساهم أيضاً في ترسيخ دور البرلمان في مسلسل الميزانية وتعزيز مسؤولية الإدارة تجاه المواطنين والشركاء في التنمية.

ومع ذلك، فإن التقدم المحرز يقتضي متابعة الجهود المبذولة. إن الاستفادة الكاملة من الأدوات التسييرية الجديدة وتحسين جودة وثائق الميزانية والمحاسبة بشكل مستمر وإكمال الإصلاح المحاسبي وتحديث أنظمة المعلومات وتطوير مهارات الفاعلين، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية وتقييم الأداء ستكون التحديات الرئيسية في السنوات القادمة.

و يمثل عام 2026 أيضًا مرحلة مهمة في الحكامة الاستراتيجية للإصلاح مع إكمال المخطط الرئيسي لإصلاح المالية العامة 2021-2025، الذي سمحت تقييماته بتقدير التقدم المحرز، وتحديد الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذه، وتوضيح توجهات المرحلة التالية. هذه الأعمال أدت إلى إعداد المخطط الرئيسي لإصلاح المالية العامة 2026-2030، الذي أصبح الآن الإطار الاستراتيجي المرجعي لمواصلة وتعميق تحديث المالية العامة. من خلال ضمان استمرارية الإصلاحات الجارية، إذ يعززالتناسق بين تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وتحديث الإدارة المالية والمحاسبية والتحول الرقمي للإدارات المالية وتحسين تعبئة الإيرادات وإدارة الدين العام، بالإضافة إلى تعزيز الحكامة المالية.

وتعتزم الحكومة مواصلة هذه الديناميكية الإصلاحية بعزم، وفقًا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وأولويات برنامج «طموحي للوطن»، الذي يجعل من الحكامة الرشيدة والشفافية وفعالية العمل العمومي وضبط المالية العامة دعائم أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وبذلك، فإن النتائج المُسجلة خلال عام 2026 ليست نهاية المطاف، بل هي مرحلة حاسمة في عملية مستمرة لتحويل الدولة. وتوفر المكتسبات التي تحققت بالفعل قاعدة صلبة لمواصلة تنفيذ القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وتعزيز نظام إدارة للمالية العامة أكثر كفاءة وشفافية ومسؤولية ومتوافق تمامًا مع المعايير الدولية للحكامة المالية، خلال الفترة 2026-2030.